ملحق البحث العلمي والفضاء الجامعي

18

حصاد الهشيم..

من الترقاع إلى القاع!

محمد الوفا

أحمد اخشيشن

رشيد بلمختار

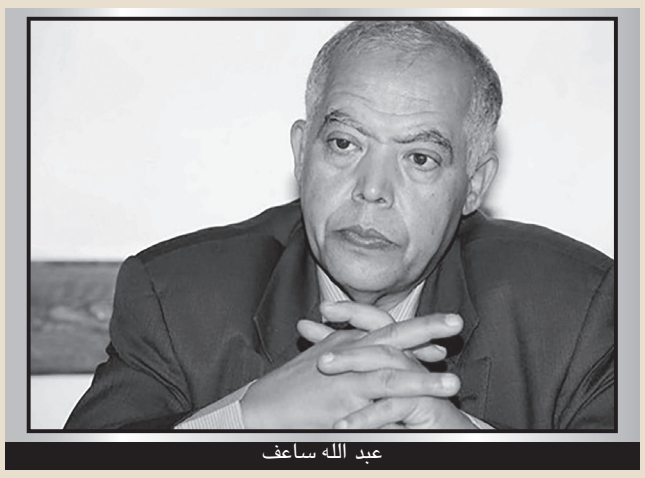
عبد الله ساعف

لحسن الداودي

لحبيب المالكي

ليكن في علم المؤسسات الجامعية والمعاهد العليا المغربية وباقي المراكز البحثية والتقنية والاستشارية وعموم الباحثين، بأنه يمكنهم التواصل مع الملحق الأسبوعي الخاص بالبحث العلمي والفضاء الجامعي، عبر مراسلته على البريد الإلكتروني التالي:

Research.elmassae@gmail.com

افتتاحية

رشيد شريت

لسنا في حاجة للتذكير بأن التعليم في المملكة أضحى بمثابة ذلك الرجل المريض الذي لا يرجى شفاؤه ولا عافيته، بقدر ما يتعاقب عليه أطباء وممرضون ومن هم دونهم ! على أمل تمديد بقائه على وجه الحياة في تنفس اصطناعي وأجهزة إنعاش لبقاء حالة الاحتضار كبصيص للأمل الخافت. ففشل التعليم هو الترجمة العملية الأمينة لفشل السياسة العامة الاستراتيجية للدولة. لأن التعليم لا يمس الحاضر بقدر ما يرسم خارطة طريق المستقبل. صحيح أن التركة كانت ثقيلة، فمغرب 1956 كان مغربا الأمية بامتياز؛ ومغرب العزلة التامة بين العالمين القروي والحضري. كما أن الصراعات الدامية من أجل السلطة في نهاية الخمسينات والستينات وصولا إلى العصر الذهبي الانقلابي في السبعينات؛ كلها عوامل جعلت النمو الطبيعي للتعليم يتوقف وهو ما يزال في المهد.

وحينما تمكن نظام الحسن الثاني من التأمين التام للسلطة والانتهاء من مرحلة القلاقل والانقلابات؛ كان المغرب غير المغرب! حيث هجمت الأزمة الاقتصادية على البلد وانكشفت العورة السياسية، ووجدت المملكة نفسها مضطرة لأن تمتثل مذعنة لإملاءات صندوق البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية العابرة للقارات التي إذا دخلت بلدة أفسدتها وجعلت جيدها رديئا وكذلك يفعلون. وبذلك بدا أن القطاع قد فلت جملة وتفصيلا من أي إصلاح. فكان لا بد من طي صفحة الإصلاح وفتح صفحة جديدة، ولكن باسم الترقيع! وخضنا سنوات الترقيع بلا بوصلة ولا رؤية ولا عزيمة؛ واستمر النزيف إلى أن وصل إلى عتبات العهد الجديد. والذي ورث تركة ثقيلة خيمت عليها غلبة الظل السياسي من أجل تدارك سنوات الرصاص وترميم صورة المملكة والقطع مع سنوات تازمامارت وكان وأخواتها. وزادت محنة ترقيع التعليم بوصول كل البرامج العادية والانتقالية والاستعجالية إلى الباب المسدود !

وعوض تخفيف الخسائر، ووقف النزيف الترقيعي للقطاع، إذا بالمسؤولين يصرون على المغامرة والمقامرة وجعله ورشا للتجريب، وبذلك أضحت الأجيال المتلاحقة عبارة عن فئران للتجارب! وكان عنوان المرحلة الانتهاء من مرحلة مدرستي الحلوة العمومية وتحويلها إلى «محلبتي الحلوة « لحلب البقرة الحلوب! ودخلنا مرحلة الخصخصة والانفتاح «سداح مداح» على رأي الكاتب الراحل أحمد بهاء الدين، وهو يصف المرحلة الساداتية! باسم أن المدرسة العموميةلم تعد عنوانا للجودة! واغتيلت المدرسة العمومية، كما اغتيلت الجودة نفسها حتى في مدارس الخصخصة. وتحول القطاع إلى منجم للذهب والفضة ...وتكالب المستثمرون الجدد في التهافت على تقسيم التركة، ودخلنا مرحلة الازدواجية الطبقية، فهناك أبناء التعليم العمومي من عامة الفقراء، وأبناء التعليم الخصوصي الذي ضم خليطا هجينا وغريبا من الطبقات الميسورة إلى المتوسطة إلى شبه الفقيرة التي راهنت على الاستثمار في فلذات كبدها من أجل مغرب أفضل. وانتقلنا من مرحلة إصلاح التعليم ثم ترقيعه ثم ترقيع ترقيعه إلى مرحلة جديدة هي: مرحلة نفض اليد من القطاع جملة وتفصيلا ! وكفى الله الدولة شر التفكير في مستقبل القطاع، ثم تحويله إلى مجرد قطاع استثماري، وكل مال واستثمار فالبورصة أولى به !

والحال أن مجرد ترديد إصلاح التعليم هو محض خرافة كبرى ! لأن فاقد الشيء لا يعطيه، ولأن القطاع قد تجاوز مرحلة الإصلاح ومنذ زمان. ولأننا نفتقد لكل الشروط الذاتية وكذا الموضوعية، فالدولة لم تعد لها همة الإصلاح ولا حتى إرادة الإصلاح؛ ناهيك عن إمكانيات الإصلاح، ويوم قامت ببعثرة الملايير قبل عدة سنوات فيما عرف بالبرنامج الاستعجالي، خُيل لها بأن التعليم يمكنه أن يصلح ذاته بذاته انطلاقا من لغة الدرهم والدينار، وتناست أن أهم عناصر إنجاح العملية كانوا في طي النسيان والتجاوز. وهم: عنصر الإرادة السياسية والتصور السياسي الواضح؛ ثم الموارد البشرية المؤهلة المكلفة بتنزيل العلاج. ولسنا في حاجة للحديث عن غياب الإجابة أو حتى شبه إجابة ولو مجازية على السؤال الأساس الذي تنطلق منه أي أرضية سياسية، سيما إذا رامت ملامسة المستقبل ألا وهو: سؤال أي تعليم لأي إنسان ومجتمع نريد؟

ولقد جربنا كيف كان القوم يصنعون الشعارات الرنانة ذات الإيقاعات الطنانة: من قبيل المغرب الديمقراطي الحداثي، فإذا بالحداثي يتحول إلى خرافي؛ وإذا بالديمقراطية تتلعثم كلما نودي عليها لتلتحق بقاعة الدرس!

ودعونا نقول إننا صراحة قد فرطنا في كفاءات عالية، كان لها أن تساهم في ترميم الذات والنهوض بالقطاع. فماذا سيكون مصير هذا البلد المتلعثم لو أن القطاع سهرت عليه قامات ذات دراية ورؤية وهمة من أمثال العمالقة الراحلين عن عالمنا: الدكتور محمد عزيز الحبابي، والدكتور المهدي المنجرة، والدكتور محمد عابد الجابري...وأخص بالذكر هذه الأسماء والقامات لأنها كانت أهل خبرة ودربة ودراية ووطنية غيورة لا يشق لها غبار. والأهم من ذلك، أنها ذات شخصية وقرار مستقل؟ كان يمكنها أن تقف في وجه أي انقلاب من السلطة على المشروع التعليمي المتفق عليه. بيد أن مغرب السلطة كان في واد؛ ومغرب المستقبل والحلم الجميل في واد آخر...وضيعنا الفرص التاريخية التي لا نقول إننا سنندم على تضييعها، بل سنبكي دما على مجرد تذكرها!

ولأن الشيء بالشيء يذكر، فماذا ستكون ردة فعل هؤلاء القامات الكبار لو أعادهم الله إلى دنيانا الفانية من جديد وتابعوا قطار التعليم الذي رست محطته في حكومة سعد الدين العثماني، والتي صنعت المفاجأة حين قامت بحركة انتقالية غير مسبوقة في تاريخ المملكة، حين عهد إلى وزير الداخلية بالإشراف على قطاع التعليم المحتضر رفقة التعليم العالي والبحث العلمي رحمهم الله وأسكنهم فسيح جناته! فمنذ متى كانت المقاربة الأمنية الضبطية التي نكن لها كل احترام ولكن في نطاق تخصصها، تنتقل انتقالا يتعدى حدود التاريخ والجغرافية للتعايش مع المقاربة البيداغوجية؟ إن هذا التعيين وحده كفيل لاستشراف المرحلة المقبلة من عملية الانتقال من الترقاع إلى القاع، بحيث أضحى القطاع في متناول الجميع يمكن لأي وزير أو مسؤول ما أن يسيره ويديره، فلا مجال للتخصص ولا للخبرة في الميدان. والناحية الثانية، فحكومة العثماني قد بعثت برسالة مفادها: «رجاء لا تنتظروا مني إصلاحا وترقيعا بل نحن فقط مستمرون في رحلة التهاوي إلى القاع» ! إنها مرحلة السقوط الحر. والتي أول ما بدأت به هو إلغاء قرارات سابقة، والتي كان من الممكن أن نتفهمها لو أن الحكومة قد تغيرت رأسا على عقب! من باب أنه كلما جاءت أمة نسخت قرارات أختها التي سبقتها. ومع ذلك يصر رئيس الحكومة على أنه استمرارية للحكومة السابقة ! صحيح مرض انفصام الشخصية لا يضرب مجرد الأشخاص العاديين وفقط، بل قد يصل أيضا إلى الأطباء الساهرين على معالجة المصابين أنفسهم !

العلماء والمجتمع بشمال المغرب

موضوع ندوة فكرية بطنجة

نظمت مجموعة البحث في الشأن الديني(وهي مجموعة أكاديمية مهتمة بالبحث في الحقل الديني المغربي، وقضاياه وإشكالاته وتحدياته بطنجة) ندوة فكرية بعنوان»العلماء والمجتمع بشمال المغرب» مساء يوم السبت 29 أبريل 2017 بمدينة طنجة، وقد جاء تنظيم الندوة في محاولة للكشف عن واقع علاقة علماء الدين بقضايا المجتمع في الشمال الغربي للمملكة، والتداول العلمي في تحولاتها ارتباطا بالقضايا الاجتماعية والسياسية والمجتمعية بصفة عامة.

وتميزت الندوة بمشاركة د.عبد الله الجباري الباحث في الدراسات الإسلامية والتصوف، بمداخلة علمية بعنوان «علماء الأسرة الصديقية من المحلية إلى العالمية».

وقد استهل مشاركته بتحديد أهم مرتكزات تميز علماء الأسرة الصديقية بطنجة عن غيرهم من معاصريهم، والتي لخصها في: التشبث بالاجتهاد والنفور من التقليد والتعصب الفقهي والتحقيق في المسائل العلمية الشرعية بنفس اجتهادي قل نظيره في الأوساط الفقهية المجايلة لهم، والتي كانت في معظمها حبيسة التقليد المالكي. كما حدد المرتكز الثاني لتميز علماء آل بن الصديق في تفاعلهم الكبير مع الواقع الاجتماعي، وهو ما تجلى في عناوين كتبهم ومواضيع رسائلهم وفتاويهم ومبادراتهم الإعلامية الرائدة في مجال الإعلام الديني، وأورد الباحث في هذا المضمار نموذج الشيخ عبد العزيز بن الصديق وتجاربه الإعلامية في مجلة «البلاغ» وجريدتي « الفجر» و«مجمع البحرين».

كما لخص الجباري في عنوان ثالث، عطاء علماء الأسرة الصديقية بطنجة إلى الجهود المتميزة للشيخ المؤسس محمد بن الصديق في تعبئة قبائل «اجبالة» و«غمارة» لدعم جهاد الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي، ولعضوية ابنه الشيخ عبد الله بن الصديق في نشاط مكتب سياسي بالقاهرة بقيادة الشيخ محمد الخضر حسين التونسي لدعم تحرر شعوب منطقة شمال إفريقيا من الاحتلال الأجنبي.

وفي ختام مداخلته المقاربة لموضوع العلماء والمجتمع بشمال المغرب من رؤية تاريخية لنموذج علماء آل بن الصديق، ذكر الباحث صاحب كتاب «الاجتهاد الفقهي عند الحافظ سيدي عبد الله بن الصديق» بأن المدرسة الفقهية الصديقية بلغ تأثيرها إلى العديد من بلدان العالم الإسلامي والأقليات المسلمة في الغرب، التي تأثرت منها مجموعات دعوية، وشخصيات مرموقة، ومراكز إسلامية مهمة بالنهج التربوي والفقهي المعتدل والتجديدي لأعلام آل بن الصديق، الشيوخ: الحافظ أحمد والشيخ عبد العزيز، الشيخ عبد الله، الشيخ الحسن، الشيخ عبد الحي، والشيخ إبراهيم.

بينما تميزت مشاركة د.عبد الرحمن الشعيري منظور بمداخلة موسومة بعنوان» الفعل الديني والسياسي للشيخين عبد الله التليدي ومصطفى البيحياوي «بمقاربتها للموضوع في سياقه الزمني الراهن من زاوية علم الاجتماع السياسي.

ونبه الباحث في بداية مداخلته إلى أن الندوة تكتسب أهميتها من فتحها لنقاش حول الشأن الديني في منطقة لها خصوصية من حيث الحركية الدينية:

لكونها: مركز الفعل الدعوي لجماعة الدعوة والتبليغ، قوة حضور الحركات الإسلامية، مركز ثقل الاستقطاب للتشيع، ارتفاع نسبة الشباب المهاجر للقتال في سوريا. كما أن مفهوم «العالم» صار ملتبسا بفعل هيمنة التوظيف الإيديولوجي والسياسي لرمزية صفة «العالمية» في وجدان الشعوب الإسلامية، كما أن التحديد التاريخي لهذه الصفة الشرعيةلم يعد مستوعبا لتحولاتها المعاصرة. ومن تم اقترح الباحث تعريفا إجرائيا للعالم بكونه « الشخص الذي يمتلك المركز الاعتباري والسلطة الرمزية في المجتمع لحيازته لرأسمال العلم الشرعي أساسا».

كما عبّر عبد الرحمن الشعيري منظور عن صعوبة الغوص في تحليل الفعل السياسي للعلماء «لأنهم أبعد الناس عن السياسة ومذهبها» على حد قول ابن خلدون في المقدمة. ولخص مميزات الفعل الديني والسلوك السياسي للشيخ عبد الله التليدي في: إسهامه الوافر في ترسيخ قيم الاعتدال الديني من خلال مشيخته للزاوية التليدية الصديقية الدرقاوية، وإكثاره المتميز على غير عادة الكثير من علماء المغرب في الإنتاج العلمي المكتوب، بالموازاة لتدريسه العلوم الشرعية بالطريقة المغربية التقليدية «المحضرة» إلى حين عجزه عن ذلك بسبب المرض، كما كان للشيخ دورا بارزا في دحض نزعات التشيع بمدينة طنجة، وقد استدل الشعيري منظور عن هذا المجهود بعنوان كتاب للشيخ التليدي الموسوم»أهل السنة والشيعة بين الغلو والتطرف». وعن مميزات السلوك السياسي للشيخ ذكر الباحث بالمواقف السياسية للشيخ المتسمة بمبدئيتها مثل مشاركته في بداية الألفية الثانية في مسيرات دعم للشعب الفلسطيني في مدينتي طنجة والرباط، ورفضه لإقامة كازينو طنجة. في حين كان للفعل الديني للشيخ مصطفى البيحياوي حضور نوعي في المجال الدعوي المحلي بطنجة لجهوده في تدريس العلوم الشرعية بمعهد الإمام الشاطبي بالمدينة، ولتأثيره خطابه الديني على عموم الناس من خلال دروسه المسجدية وخطبه المنبرية، مما حدا بوزارة الأوقاف المغربية لاستدعائه للإشراف على كرسي التفسير «ابن عطية» ضمن مشروع الكراسي العلمية الذي يبث تلفزيا في القناة السادسة.

وختم الباحث بأن مسلك «الاعتزال» و«الانقباض» و«الخمول» عن الشأن العام يهيمن على علاقة العالمين بالسياسة والفضاء العمومي بشكل عام، سيرا على عادة معظم علماء المغرب وديدنهم في هذا السياق، وعزا الباحث ذلك لأسباب ذاتية نفسية، ومنهجية ترتبط بخصائص التعليم الديني المغربي، وأخرى موضوعية تراكمت تاريخيا بفعل طغيان الاستبداد السياسي وقمع حرية التعبير خاصة في أوساط نخبة العلماء.

أ/د عبد الرحمن الشعيري منظور

أنشطة علمية

دراسة نقدية لنماذج المشاريع السياسية للحركات الإسلامية والقوى الديمقراطية بالمغرب

من ضرورات البحث المتزن فكريا، عند تناول القضايا السياسية الشائكة، الرجوع إلى أصولها الفلسفية وخلفياتها الفكرية، والغوص في دقائقها وتفكيك جزئياتها، بمنهج استنباطي استدلالي معين للكشف عن أسس التصور الإيديولوجي للفاعل السياسي... ومن ثم فالقصدية المنهجية كانت موجهنا للتعرف على الخلفيات الفلسفية للقوى السياسية بالمغرب ومعرفة الخصائص الجامعة لها دون استسهال فكري يبسط القضايا، أو تقمص قضائي يحاكم التوجهات دون تحقق.

وقد أعاننا المنهج التشخيصي والاستقرائي للتصورات على استجماع العناصر المتفرقة لإعادة تركيبها، فتشكلت لنا صورة جامعة للصروح المعرفية الفلسفية التي عليها انبنت الإيديولوجيا السياسية...

لذلك أتى هذا العمل ليجلي قضية كبرى من القضايا السياسية التي تشغل بال الباحثين والفاعلين في المجال السياسي بالمغرب، وهو البحث العميق عن سبل الوفاق بين الأطراف السياسية، وإيجاد نقاط التشارك بينها، سيما وإن عوامل التباين يمكن أن نستنتج بعد التحقق، أنها قليلة.

ويتعلق الأمر ببناء تصور نسقي ينشد الموضوعية، ويتغيى التدقيق في التصورات والخلفيات الإيديولوجية لكل طرف، إسلاميا كان أم ديمقراطيا، وذلك بالرجوع إلى تصورات كل فاعل ورؤاه الفلسفية.

هذه القضية الأساس تفرعت عنها إشكالاتٌ جزئية، رتبناها بمقتضى منهج تساؤلي طرحناه كالآتي:

1 – هل التوافق ممكنٌ بين الأطراف المختلفة من الناحية الإيديولوجية والسياسية؟

2 – وهل هناك أرضية جامعة مشتركة بين القوى السياسية؟ أم أن عناصر الاختلاف هي عبارة عن تناقض بنيوي بالأساس، مرشح لمزيد من اتساع مساحة التنافر السياسي؟

3 – ما موقف هذه القوى من العلاقة بين المجال الديني والمجال السياسي؟ وما هي رؤيتها لهوية الشعب المغربي؟ وكيف تعاملت مع الحراك الشعبي المتمثل في حركة عشرين فبراير؟

6 – هل التناغم الإيديولوجي بين مرجعيات القوى السياسية الديمقراطية كائن فلسفة أم أن التباين والاختلاف الإيديولوجي هو الموجود حقيقة؟ وهل يمكن اعتبار القوى الديمقراطية جسما واحدا أم هي أطياف متعددة؟

7 – هل القوى السياسية الإسلامية كتلة منسجمة وعلى مرتبة واحدة من الانسجام الإيديولوجي، أم أن هناك اختلافا جذريا عقديا طائفيا بينها؟

8 – هل الدولةُ الدينيةُ هي خيار الأطراف الإسلامية، أم هي الدولة المدنية بمؤسساتها الديمقراطية؟

9 – هل اقتنع الإسلاميون بجدوى الديمقراطية ونجاعتها في نقض الاستبداد أم إن: «الأحكام السلطانية» المثقلة بأعراف وتقاليد استبدادية هي التي مازالت مهيمنة على رؤيتهم؟

10 – ثم، هل الشرعيةُ المعتمدةُ عندهم هي شرعية سياسية، أم هي سياسة شرعية تسويغية لنظم الاستبداد في إطار أحكام سلطانية كما هو منصوص عند الماوردي؟

11 – هل نظرة الإسلاميين لمنظومة الحكم الحالية وطرق تغييرها واحدة، وهي محل إجماع لديهم؟ أم أن الروابط الإيديولوجية بينهم متفككة باعتبار اختلاف مشاربهم وتعدد تأويلاتهم للنص والواقع؟

12 – لماذا يفرق بعض الإسلاميين في شأن الديمقراطية بين حمولتها الإيديولوجية وطريقة تجسيدها واقعا؟ وهل هناك اختلاف بين النشوء الفلسفي للديمقراطية وبين تجلياتها الواقعية؟

13 – وما موقف تلك القوى من الحرية كنظرية وجذورها الليبرالية عند هيغل وفيورباخ، أم أن الأمر لا يتعدى الطوباوية السياسية، وأن ثنائية الرقيق والأحرار هي المهيمنة على الحرية بمنظور فقهي حسب العروي؟

14 – هل الدولة المنشودة هي دولة الخلافة المتوجهة في تصور أناس إلى الآخر تقاضيا ومحاكمة تبديعا وتضليلا وتكفيرا دون مشروع حضاري تنموي رفاهي للإنسان؟

15 – لماذا لم تتحد القوى الإسلامية كلها في جبهة واحدة مع الحراك الشعبي على الرغم من انتظامها في سلك الحركة الإسلامية المناهضة للظلم السياسي؟ وهل الواقعُ السياسيُ أفرز تآلفا للقوى باعتبار مواقفها السياسية لا مواقفها الإيديولوجية؟

كل ذلك دفعنا للتعمق في مرجعيات كلا الطرفين، لنجد أن أساسَ الخلاف ضعيفٌ لا سندَ له، بل إن التوجهَ الديمقراطيَ بكل أطيافه قد وضع القيمَ الإسلامية موضعَ الاعتبار الشديد وأكد على أهميتها، واعتمدها أساسا كليا للبناء والتغيير المجتمعيين، سيما عند منظريه كالجابري ومحمد بن الحسن الوزاني، وكذلك الشأن لدى التوجه الإسلامي، في غالب طروحاته التي تنادي بالديمقراطية أساسا للتداول على السلطة، سيما وأن مفهومَ الأمة واختيارَها الحرَ أصبح هو الفهمُ الحقيقيُ للدين، بحيث إن التسلط الدينيَ على الأمة بنصوص مُجتزَأة أصبح مُتجاوزا، مما يجعله مُتسقا مع الطرحِ الديمقراطي الذي يجعل السلطة للشعب، باعتباره الأمةَ الحرةَ في الاختيار في عرف التوجه الإسلامي. ومن ثم فلا غرابة أن نجدَ على المستوى الواقعي تنسيقا وتوافقا بين الأطياف الديمقراطية والإسلامية على أرض الواقعَ، خاصة في الأحداث التي تجمعهم في صعيد واحد.

وحين تتبعنا التوجهَ الاستئصاليَ، ودققنا النظرَ فيه، وجدناه دخيلا لا معتمدَ فكريا لديه، وكأنه يَنهل من نسق مُغاير للأنساق الفكرية المبثوثة في الأدبيات والمرجعياتِ الموجودةِ في الساحة السياسية.

إننا نرى أن هذا المنهج عند التحقيق مُوَجّه، سيما وإن هناك بعضا من الباحثين حين لامسوا مسألة البحث في التوجهات السياسية، إنما حللوها انطلاقا من تصوراتهمَ الذاتية وميولاتهم الشخصية. وهذا وجه أول في المَشكلة، فإذا دخلنا حمَى التحليل والاستنباط آنذاك يكون الباحث حُرا في تقييم التصورِ الإيديولوجي للطرف السياسي، سيما وإن عنصرَ الواقع يبدو فاصلا في الحكم.

ولا ننسى أن الفاعل السياسيَ، حين يَبْني تصورَه الفكريَ ويأخذ في التحرك الواقعي، فإنه لا محالة سيدخل في عملية تواصلية مع الآخر، وإنه من نافلة القول أن نؤكدَ على أهمية التحالفات السياسية واتحاد القوى الفاعلة سياسيا، مما يقتضي النظرَ في الذات السياسية تصورا وواقعا ثم الانتقال إلى الآخر اتصالا وتواصلا. ولم يثبُت تاريخيا أن ادعى تصورٌ ما أهليتَه المطلقة لتسيير الشأنِ السياسي دون أن تكونَ له صلة مع الآخَر.

ثم إذا نظرنا إلى الواقع الذي جمع الأطراف السياسية التي قد يسود الاعتقاد بأنها متناقضة نجدها قائمة على التوافقات، فهل هذا يعني أننا بدأنا نعيش ما يسمى بموت الإيديولوجيات والنظريات التغييرية الكبرى، ذلك أننا نجد طرفا ديمقراطيا موغلا في الحداثة متناغما مع الطرح الإسلامي الموغل في مسألة الأصالة والهوية؟

فعند التيارات الإسلامية وجدنا إشكالية التوفيق بين ثبات: «الإيديولوجيا» التي تأسست على ما راكمه الفقهاءُ في ظل ما عاشوه من واقع استبدادي مميز لعصرهم، وبين واقع سياسي معاصر مبني على الدولة وحيادية المؤسسات ونسبية الحاكم. والعجيب هو الطرح «الحداثي» لدى أقطاب الحركة الإسلامية في المغرب، وكأن تجاوزَ القبول والتماهي مع: «الاستقرار الفكري لأصول الحكم» كان جوهرَ تجديدهم في هذا المجال.

فهل أيقن الطرح الإسلامي بالتعايش مع الآخر المختلف إيديولوجيا وبناء الدولة واحترام حقوق الإنسان، كيفما كان الإنسانُ دونَ الانتقاص منه بسبب توجهه أو تصوره الفكري، وما في ذلك من تجنٍّ للهيمنة السياسية التي تتوجس منها الأطيافُ السياسيةُ الأخرى؟

وعلى المستوى الواقعي تتبعنا فعلَ الأطراف السياسية حين هبت رياح التغيير السياسي في العالَم العربي، فوجدنا تقاربا بين القوى السياسية في مطالبها التي تنبذ الاستئثارَ بالسلطة والاستفرادَ بها فضلا عن ربط المسؤولية بالمحاسبة والالتزام بالمواثيق الدولية الصائنة لحقوق الإنسان، لذلك فوقوفها مع مطالب الشباب يؤكد بجلاء تلك النقاط المشتركة بينها.

لقد تعمق هذا الإشكالُ أكثرُ بعدَ أن برزت حركة عشرين فبراير وأظهرت حقيقة جلية للعيان، وهي أن الاختلاف بين الإسلاميين والديمقراطيين لم يكن قائما على التضاد والتعارض، بل هو اختلاف مركزُه التنوعُ في الرؤى، لأن ما سُطر في الأدبيات والتصورات الفلسفية عند هذه الحركة هو متناغم مع المطالب الشعبية التي وجدت أسسا فكرية جامعة في الصروح الفلسفية لدى الفاعلين السياسيين المشاركين في الحراك...

وفي المناهج المعتمدة، سلكنا سبيل الاستقراء كرؤية، فتتبعنا فيه المرجعيات الفكرية والنظرية لدى كل التوجهات السياسية، وما أثله المفكرون الديمقراطيونَ والمنظرون الإسلاميون، وصولا إلى أدبياتهم ومقررات مؤتمراتهم وندواتهم التي تعكس طموح وهمومَ هذه الأطياف السياسية في ترسيخ معنى الديمقراطية سواء من منظور إسلامي محض أو من منظور حداثي مُوَجّه بالخطاب الفلسفي.

عموما كان الاستقراءُ قائما على التتبع الدقيق لجزئيات الأفكار وصولا لقواعد جامعة بُغية تحديد طبيعة هذه الرؤى السياسية أولاً وعلاقتها بمعنى الديمقراطية ثانيا.

نعم لقد سلكتُ المنهجَ التحليليَ الاستنباطيَ الاستدلاليَ؛ إذ لا وصولَ إلى مراد الأطراف السياسية دون الرجوع إلى الأصولَ الفلسفية التي استندَتْ عليها، والتوجه نحو الدلالات التي تكتنفها الألفاظُ والدليلُ المعتمد، بالإضافة إلى استراتيجية التشخيص، التي تتوخى الوصول إلى النتائج؛ سيما إن وضعَ التصور الفكري على بساط العلمية، مع توظيف آليات فهم الخطاب ومقاصده ومراميه التي يَهدف إليها أصحابها هو جوهَر ما نهدف إليه من وراء بحثنا.

كانت هذه الإستراتيجية القائمةُ على التشخيص تتوجّهُ بالموسوعية الفلسفية التي تبدو ضرورية هنا باعتبارها مقدمة للتحليل المنهجي في أي تصور فلسَفي، ومن ثمة فإنّ افتقادَها قد يفضي إلى الوصول إلى نتائج مبنية على مقدمات خاطئة.

لكن نسبيةَ التحليل إذا عُضدت باحترام قواعد الاستنباط فإنها تقي الباحثَ شرَ الزلل عموما، ذلك أننا سرنا وفق المعتمد عند أهلَ الاستنباط حين يلامَسون نصا ذا حمولة فلسفية نظرية، من ضبط للسياقاتِ وإحكام للدلالات، سيما دلالة السياق ودلالة المقام ودلالة الاقتضاء وغيرها؛ إذ تلك الشروط في المنهج الاستنباطي بُدئ لنا لازمة حين لامسنا تلك الطروحاتِ وحمولتَها اللغويةَ وإشاراتِها السياسيةَ ونظرتها الاستراتيجية.

ولطالما وجدنا مسألةَ التلميح والإبهام والإشارة غالبة في بعض الأطروحات السياسية بسبب الإكراهات الواقعية المتمثلة في إشكالية الوعي لدى الشعب أو شراسة تضَيق النظام، مما يستلزم منا أن نعتمدَ على دلالة الاقتضاء والحذف لنصل إلى مقصودنا.

وفي تتبعا لمسارات البحث راودنا سؤال طرحناه بحدة وهو المتعلق بطبيعة الدولة التي يبتغيها الإسلاميون.

هل الدولة الإسلامية دولة دينية أم مدنية؟ وما الحدود الفاصلة بينهما؟ وهل الإسلاميون يؤمنون فعلا بالدولة المدنية؟ أم أن الأمر لا يتجاوز مناورة مستترة تخفي قناعاتهم بضرورة إقامة دولتهم الدينية؟ وهل للإسلاميين رؤية موحدة حول الدولة المنشودة؟

هل نرد أن نغرق إغراقا في توجه منغلق على الذات والرؤية الحرفية للنص والواقع، ولم يدخل رحاب التضخم المذهبي إلا بإيعاز من إيرادات بيترولية، ومن ثم كان له تأثير على عقلية تدور في فلك الحلال والحرام ومحاربة الابتداع، إنه التوجه السلفي بمختلف أطيافه سواء تلك التي تساوقت مع أنظمة استبدادية استنادا على نصوص التسويغ والطاعة أو تلك التي ناهضتها بالعنف وفتاوى الجهاد... لكن ما نود أن نشير إليه هو أن رياح الربيع العربي حركت كثيراً من قناعات هذا التيار.

وفي طيات البحث ساءلنا الأحزاب الديمقراطية حول موقفها من سؤال الهوية، فوجدنا لديها تناغما حقيقيا وإجماعا شاملا حول الثابت الديني للمجتمع، وكأنه ليس هناك أي اختلاف في تصورها مع الحركات الإسلامية، فجلها تعترف بالمكون الديني كمعطى أساسي ضمن قوانينها المهيكلة لعملها السياسي والجمعوي، وتحتل قضايا المرجعية الدينية حيزا متفاوتا في برامجها ومشاريعها المجتمعية ووثائقها المرجعية.

فنجد حزب التقدم والاشتراكية مثلا يعرف نفسه بأنه: «حزب مستقل وطني ديمقراطي تقدمي، يستمد مقومات هويته من المبادئ الإنسانية للفكر الاشتراكي وينهل من قيم الدين الإسلامي والتراث الحضاري والثقافي للأمة المغربية بروافده العربية والأمازيغية». بينما حزب الاستقلال يرى أن الهوية والإنسية المغربية تشكل الركيزة الأساس في المشروع المجتمعي التعادلي.

وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية يعتبر أن الهدف من الحديث عن الهوية الحزبية ليس العودة إلى مختلف المحطات التاريخية التي تمحورت في سياقها، وتشكلت في غمرة تحدياتها ونضالاتها المريرة من أجل التحرير والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وإنما التأكيد على ديناميتها باعتبارها إطارا مفتوحا باستمرار على الاغتناء والتجدد تبعا لتغير معطيات الواقع الموضوعي العالمي والوطني.

لاشك أننا في سؤال العلاقة بين الديني والسياسي، قد خلصنا إلى أن الإسلام أثر على هذه القوى بشكل أو بآخر وذلك بأن تعاطي الأحزاب السياسية المغربية للإسلام قد اتخذ أشكالا مختلفة، والاهتمام بالمنطق يقتضي هنا إعطاء الأسبقية للظروف التاريخية والتأثيرات الطارئة التي حددت نقط تبلور هذا العطاء. فالحزب يجد في الدين الإسلامي كلا من وسائل عمله وفلسفته السياسية العامة، وكذا استعداداته لبنيات كليانية تتوافق على التوالي مع التجليات الخارجية للدين وأهداف وحدة الأمة العربية، وكذا مع الطرق الدينية.

إن أساس الاختلاف ولبه بين القوى الديمقراطية في المغرب والتيارات الإسلامية، في ما يخص تحديد العلاقة بين الديني والسياسي، إنما هو سؤال المعنى؛ معنى النصوص وفحواها وامتدادها الزمني أو انحسارها في قرن بعينه، وكذا الآليات العلمية الموضوعية المعينة على فهمها، وهل هناك تساوق بين النص والشخص؟ وهل القدسية تطال الشخص المجسد للنص على ما قد يشوب التنزيل والتطبيق من خلل ونقص، علما أن ذلك لا يعني انتقاصا للنص الذي يسبح دوما في قدسية التجريد.

وبصيغة أخرى، يكمن الاختلاف في قراءة وفهم وتأويل الإسلام، ومن له صلاحية هذا التأويل، والوسائل والقواعد المتبعة فيه. فرغم أن الجميع يتفق على أن الإسلام، الذي يتجلى في النصوص القرآنية والأحاديث النبوية والسيرة، هو المصدر الأعلى للإلهام والتصور، فإن الاختلاف قائم في كيفية فهمه، وكيفية التعامل مع النصوص، فينشأ الخلاف باعتبار الدلالة وليس باعتبار النص، أي باعتبار الإسلام فكرا ليس باعتباره دينا.

ولطالما راودنا سؤال طرحناه بحدة وهو المتعلق بطبيعة الدولة التي يبتغيها الإسلاميون.

هل الدولة الإسلامية دولة دينية أو مدنية؟ وما الحدود الفاصلة بينهما؟ وهل الإسلاميون يؤمنون فعلا بمقولة الدولة المدنية؟ أم أن الأمر لا يتجاوز مناورة مستترة تخفي قناعاتهم بضرورة إقامة دولتهم الدينية؟ وهل للإسلاميين رؤية موحدة حول الدولة المنشودة؟

وفي سؤال العلاقة بين الديني والسياسي، فقد خلصنا إلى أن الإسلام أثر على هذه القوى بشكل أو بآخر، وذلك بأن تعاطي الأحزاب السياسية المغربية للإسلام قد اتخذ أشكالا مختلفة، والاهتمام بالمنطق يقتضي هنا إعطاء الأسبقية للظروف التاريخية والتأثيرات الطارئة التي حددت نقاط تبلور هذا التأثير.

إن أساسَ الاختلاف ولبه بين القوى الديمقراطية في المغرب والتيارات الإسلامية، في ما يخص تحديد العلاقة بين الديني والسياسي، إنما هو سؤال المعنى؛ معنى النصوص وفحواها وامتدادها الزمني أو انحسارها في قرن بعينه، وكذا الآليات العلمية الموضوعية المعينة على فهمها، وهل هناك تساوق بين النص والشخص؟ وهل القدسية تطال الشخص المجسد للنص على ما قد يشوب التنزيل والتطبيق من خلل ونقص، علما أن ذلك لا يعني انتقاصا للنص الذي يسبح دوما في قدسية التجريد.

وفي مسألة الديمقراطية لاحظنا وقوع بعض من الإسلاميين في اضطرابات تنظيرية فيما يتعلق بموضوع السيادة، إذ استند بعضهم إلى ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من أن مصدر السيادة في الدولة الإسلامية هو راجع للأمة، وأن الدولة تستمد سلطتها منها ممثلة في أهل الحل والعقد، وأضافوا أن الولاية لا تنعقد إلا عن طريقهم، والخليفة إنما هو مجرد وكيل عن الأمة، في حين ذهب آخرون إلى التاريخ ليستقوا منه أعراف الاستبداد المغلفة بلبوس ديني ليعتقدوا أن الحاكم الفرد إنما هو ذو سلطة مطلقة يجب على الكل أن يخضع لها وسلطة الأمة هي تبع لسلطته.

ثم دققنا النظر في مفهوم الدولة بين المرجعية الإسلامية والمرجعية الديمقراطية، وحاولنا الغوص في دلالات تبدو متعارضة، كثنائية حاكمية الشرع في التصور الإسلامي، وارتكاز الدولة المدنية على مركزية الآليات الديمقراطية في تدبير الشأن السياسي.

وبدا من خلال استقرائنا للتصور الإسلامي للدولة أن حضور النموذج الذي كانت فيه الدولة تسير على طريق الاختيار وصيانة الحقوق ورفع قيمة الإنسانية إنما كان في العهد النبوي والزمن الراشدي، لتأتي بعد ذلك دولة القهر والاستبداد والتوريث، وكأن الدولة المدنية الراشدة وجدت ضالتها في العهد النبوي خاصة، وهذا النموذج لم يكن ثيوقراطيا، فالسلطة فيه نيابة عن الأمة تقوم على البيعة والاختيار والشورى من قبل أهل الحل والعقد، وهذا المعنى حاول أن يقترب من مفهوم سيادة الأمة كأساس في تأسيس الدولة.

وفي الفصل الأخير الذي عنوناه بنقاط الالتقاء بين المشاريع السياسية للحركات الإسلامية والقوى الديمقراطية ميدانيا، حركة 20 فبراير نموذجا، خلصنا إلى أن التوجس من الآخر بفعل التشرب السطحي للإيديولوجيا كان عائقا في البداية قبل موجة الربيع العربي، بل ودافعا نحو الاعتزاز بالذات ووثوقية الأفكار والنظر إلى الآخر نظرة تخوف وتهديد، مما ترك الأنظمة الشمولية تلعب على تلك التناقضات، وهذا ما اقتضى منا أن نبحث عن وضوح إيديولوجي أخذ تعبيراته من خلال ثلاثية: + رسم المشروع المستقبلي للدولة. + آليات إنجاز التغيير. + أشكال التعامل مع باقي القوى السياسية.

وفي الأخير فإن تقسيمنا للقوى السياسية بين الإسلامية والديمقراطية إنما هو تقسيم مصطلحي سرنا عليه ضرورة فحسب، ولا ينم عن حقيقة مطلقة لأنه اصطلاح لغوي بالأساس وليس مصطلحا مُجمعا عليه، بسبب تمازج وتداخل الطروحات السياسية في أصول الحكم سيادة وديمقراطية وحقوقا للإنسان

...ولكن ما يعنينا حقيقة إنما هو الاهتمام بالمعنى لا المبنى.

الورقة التقنية

- عنوان الأطروحة : «دراسة نقدية لنماذج المشاريع السياسية للحركات الإسلامية والقوى الديمقراطية بالمغرب»
- الباحث : أبو بكر الونخاري.
- التاريخ : يوم الثلاثاء 14 مارس 2017 على الساعة 9
- المكان : كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك بالدار البيضاء
- تخصص : شعبة الفلسفة وحدة» دراسات في الدين والسياسة» تخصص «الفكر السياسي المعاصر»
- لجنة المناقشة :
  - أ/د مخلص السبتي، كلية الآداب بنمسيك، رئيسا ومقررا.
  - أ/د المختار بنعبدلاوي، كلية الآداب بنمسيك، مشرفا ومقررا.
  - أ/د إبراهيم الحمداوي، كلية الآداب القنيطرة، ممتحنا ومقررا.
  - أ/د حسن طارق، كلية الحقوق سطات، ممتحنا ومقررا.
  - أ/د محمد حفيظ، كلية الآداب بني ملال، ممتحنا ومقررا.

ليكن في علم عموم الباحثين، أنه يمكنهم مراسلة صفحة أطاريح على العنوان أسفله من أجل عرض أطاريحهم الجامعية (رسائل الدكتوراه) عرضا ومناقشة، وذلك طبقا لمنهجية العرض التي تعتمدها الصفحة وتضعها رهن إشارة الراغبين في ذلك.

Attarih.elmassae@gmail.com

ظاهرة الإلتراس بالمغرب

بالرجوع إلى البدايات الأولى لظهور الرياضة الحديثة، نجد أن هذه الأخيرة شكلت في الواقع متنفسا للناس في عطلة نهاية الأسبوع للترويح عن أنفسهم من خلال مشاهدة مقابلة في الملعب رفقة أفراد العائلة لتكمل الفرجة هناك. إلا أن الأمر لم يعد كذلك، حيث تحولت الملاعب الرياضية إلى حلبة واسعة للتنافس الحاد بين مناصري الفرق الرياضية؛ وأحيانا بين مناصري فريق واحد. تنافسا فاق حدود الاستمتاع بالألعاب الرياضية، ليصل في أحيان كثيرة وفترات متعددة إلى ارتكاب أعمال العنف في مواجهة الخصوم الرياضيين داخل الملعب، وبشكل أكثر قتامة عندما يتحول هذا التنافس المشحون إلى مبادرة من طرف مشجعي الفرق إلى ارتكاب أعمال تخريب للممتلكات العامة داخل الملعب وخارجه، وتعييب الممتلكات الخاصة بالشارع العام؛ والمس بحرية التنقل للمواطنين الآخرين واستعمال العنف والإيذاء ضد أفراد القوات العمومية.

ورغم حداثة هذه الظاهرة ببعض الدول العربية والتي ارتبطت أساسا بظهور ما يسمى برابطة المشجعين الإلتراس، في بعض الدول العربية كتونس والمغرب، فإن الوضع لا يقل سوءا عما سلف ذكره، بل تم تسجيل موجات للعنف من طرف مشجعي الفرق الرياضية...كما هو الشأن بجمهورية مصر العربية، حيث لقي أزيد من 77 مشجعا حتفه، وهو الحدث الذي أثار هلعا كبيرا في الأوساط الرياضية، وكثرت التساؤلات حول امتدادات ممارسة العنف في الملاعب الرياضية وعلاقتها بالوضع السياسي والأمني لهذا البلد في تلك الآونة.

ويمكن أن نقيس ذلك على الحالة العامة للمغرب، فرغم محدودية الخسائر البشرية، إلا أن الأمر ينبئ بتطورات عميقة في الحاضر والمستقبل، نظرا لاتساع هوة الخلاف بين مناصري بعض الفرق في المدن الكبرى أضحى معه واقع أحداث الشغب بالملاعب الرياضية وخارجها أمرا معتادا. فلا تخلو المقابلات من تسجيل هذه الحفلات من العنف التي تستهدف جمهور الفرق الزائرة والممتلكات الخاصة خارج الملاعب.

وقد اختلف المهتمون بدراسة هذه المجموعات في تحديد المرجع الأصلي لظهور أسبقيتها التاريخية من النشأة والتطور، من خلال استعراض احتفاليتها التي تنهل من سبقها التاريخي وارتباطها ببعض الأحداث التاريخية التي طبعت تاريخ الأمم الأوربية، غير أن البعض رجح أن تكون بعض المجموعات التي استقطبت المشجعين، والتي تشبه في طبيعتها التكوينية النموذج الحالي لمجموعات الإلتراس، ويرجع مصدرها إلى المجر منذ سنة 1929 ويتعلق الأمر بمجموعة فرادي زيف FRADI-SZIV والتي تشجع فريق فيرينكا فارسوفي Ferenca Varos ، حيث كان يجتمع أعضاؤها في مكتب صغير تم كراؤه بجوار ساحة جوزيف Josef، ووصل عدد المنتمين إلى هذه المجموعات حوالي 4000 وقد انتقلت هذه الحركة إلى يوغوسلافيا من خلال الصور التي كانت تنقل لمنافسات كأس العالم 1950، واستلهام الجمهور في المقابلة التي جمعت الفريق بالنجم الأحمر لبلغراد، حيث استغل أعضاء هذه المجموعة تسجيل هدف خرافي في الدقيقة 87 للولوج إلى الملعب للتعبير عن ميلاد حركة المشجعين، في حين يرجع بعض الباحثين أصل مجموعات الإلتراس إلى سلوك مشجعي بعض الأندية الإيطالية في بداية الستينات من القرن الماضي لتنتقل هذه الموجة إلى دول أوربية أخرى كإسبانيا وفرنسا.

نشأة وتطور مجموعات الإلتراس بالمغرب.

تحت تأثير موجة بروز رابطة المشجعين بأوربا وبعض دول الجوار(تونس)، وبفعل توفر الشروط الموضوعية المساعدة، توالى ميلاد وتأسيس مجموعات من رابطة المشجعين التي تناصر فرق وأندية البطولة الاحترافية، حيث عرفت سنة 2005 البوادر الأولى لظهور الإلتراس الوطنية، ويتعلق الأمر ب:

- إلتراس كرين بويز: التي تناصر فريق الرجاء البيضاوي.
- إلتراس عسكري: التي تناصر فريق الجيش الملكي
- إلترأس وينرز التي تناصر فريق الوداد البيضاوي.
- إلتراس لوس ماطادوريس التي تناصر المغرب التطواني.

توالت هذه الحركة لتشهد السنة ميلاد العديد من هذه المجموعات بداية «بإلتراس بلا ك أرمي» Black Army لدعم فريق الجيش الملكي.

- كرايزي بويز CRasy Boys لتشجيع فريق الكوكب المراكشي.
- إلتراس إيكلز ULTRA EAGLES لتشجيع فريق الرجاء البيضاوي
- إلتراس إمازيغن Ulra Imazighen لتشجيع فريق حسنية أكادير.
- إلتراس فتال تايكرز Fatal Tigers لمناصرة فريق المغرب الفاسي.
- كرين كلدياتورز Green Gladiators / أولمبيك اخريبكة.
- ريد بيرات Red Pirtes / جمعية سلا.
- شارك Shark أولمبيك آسفي.
- سيمبري بالوما Siempre Paloma / المغرب التطواني.

ومع توالي السنين انضافت مجموعات جديدة موزعة على البطولة الاحترافية وأقسام الهواة.

غير أن تغيرا ملحوظا عرفته عقلية وفكر هذه المجموعات، فبعد أن سيطر الجانب الاحتفالي على أنشطتها في بداية الأمر، شهدت السنوات الماضية توجها جديدا أسفر عن تورط بعض أعضاء هذه الأخيرة في أعمال عنف أثارت انتباه كل الفاعلين المتدخلين في مجال كرة القدم، والكل يتذكر المواجهات المستمرة بين الإلتراس البارزة والمنافسة التي خرجت عن التنافس الشريف. ففي 14 أبريل 2013 وخلال المباراة بين الرجاء البيضاوي والجيش الملكي، احتل أكثر من 150 مشجعا من إلتراس عسكري بعض شوارع مدينة الدار البيضاء المؤدية إلى ملعب محمد الخامس في محاولة لتأكيد الوجود وقدرة المجموعة 18

الهيكلة التنظيمية لمجموعات الإلتراس

عرف المجتمع المغربي تحولا عميقا في العقود الأخيرة، أفرز ظهور ما يسمى مجموعات الإلتراس لتمثيل المشهد الرياضي، وتمتد أبعادها إلى التأثير في المحيط الاجتماعي، بل ثبتت انشغالات عميقة في صفوف النخبة السياسية التي بدت في حيرة من أمرها لإيجاد التقييم الواضح لحجم هذه الظاهرة !

بنية مجموعات الإلتراس

رغم الاستقطاب الجماهيري القوي الذي تتميز به مجموعات الإلتراس، حيث استطاعت في ظرف وجيز استيعاب أعداد كبيرة من الشباب تبقى هذه المجموعات ذات بنية تنظيمية مغايرة لبنية الهيئات والمجموعات التقليدية كالأحزاب السياسية والنقابات المهنية والجمعيات.

ويرجع ذلك إلى التأثير الواضح للمبادئ الراسخة التي قامت عليها عقلية الإلتراس، حيث يمكن القول إن هذه المجموعات تدخل في إطار ما يسمى بالجمعيات الواقعية: les association de fait التي ترفض كل المحاولات التي ترمي إلى إدخال هذه الأخيرة ضمن القانون الخاص بالجمعيات، في غياب الرغبة الحقيقية لدى أعضاء هذه المجموعات على الانخراط التدريجي في الجمعيات المؤسسة بشكل قانوني. بحكم الاعتقاد السائد لديها أن هذا يعد مدخلا لتحكم السلطات العمومية في مسار وتوجيه حركة الإلتراس التي تدعي الانفرادية والتميز بكونها ليست فقط إطارا تنظيميا يضم هذا الكم الهائل من المنتسبين إليها، بقدر ما هي روح وفكر ينتسب إلى العالمية ويتنافى مع كل محاولة للتوجيه والسيطرة حتى من طرف الأعضاء القياديين لهذه المجموعات.

البنية الأفقية لمجموعات الإلتراس

يرفض أعضاء المجموعات فكرة التراتبية الهرمية التي تتحكم في تسيير الهيئات والجماعات المنظمة وفق القانون الجاري به العمل، فلا مجال للزعامات الفردية والتحكم وتوجه المجموعات السالف ذكرها. فكل عضو منتم ينشد ممارسة حقه في التعبير عن رأيه وتأكيد وجوده وأهميته، وهو بالتالي رد فعل من الناحية السوسيولوجية على فكرة التهميش التي تطالهم، وترتكز أساسا البنية التنظيمية لهاته المجموعات على الركائز:

- الخلايا Les cellules: تتفرع مجموعات الإلتراس إلى عدة خلايا تنتشر في الأحياء وتنشط بشكل مباشر في المناطق التي تدين بحب النادي المفضل، وهي خلايا مفتوحة في وجه كل محبي الفريق الذين يعبرون عن إيمانهم بروح الإلتراس العالمية، يبادرون إلى تقديم كل رسائل الدعم لهذا الفريق والاستماتة في الدفاع في كل الأحوال. وتعد هذه الخلايا القاعدة الأساسية لاستقطاب الأعضاء الجدد للالتحاق بالمجموعة الأم، وتستفيد هذه الأخيرة مما توفره تكنولوجيا الاتصال والمعلوميات من فرص التواصل عبر مواقع التواصل الاجتماعي لتبادل الأفكار وتسطير برنامج الأنشطة التي ترغب المجموعة في تنظيمها، من خلال الترويج لفكرة المجموعة، وتتم هذه العلمية بالتواصل المباشر بين أعضاء هذه المجموعات في الساحات العمومية في إطار اجتماعات مصغرة Des rue–nions تتداول من خلالها القضايا التي تهم تسيير المجموعة والعقبات التي تعترض تحركاتها وانشغالاتها المهمة كتدارس مآل المتابعات القضائية في حق بعض أعضائها.
- بـ الكابو Le kapo ويسهر هذا الأخير على توجيه الأنشطة الاحتفالية لمجموعة الإلتراس مؤتمرا في ذلك بما اتفق عليه أعضاء النواة الصلبة في الاجتماعات التي يعقدونها، ويتم اختياره من طرف أعضاء المجموعة ضمن الأعضاء البارزين، والذين يتوفرون على كاريزما لقيادة المجموعة وإبراز أنشطتها وتلميع صورتها في مواجهة المجموعات الأخرى المتحدة.

وتضم مجموعات الإلتراس الوطنية أطرا تتحدر من مختلف القطاعات تتولى الإلتراس وتهندس تحركاتها وأنشطتها، حيث تقدم لوحات فنية رائعة تسعى من خلالها لمحو الصورة السلبية التي ارتبطت بوجود هذه المجموعات، كالمساهمة في الشغب واستغفال الفوضى بالملاعب الرياضية، لذا نجدها تبذل جهدا واسعا لتأكيد الذات والحضور الوازن في المشهد الإعلامي واستغلال وسائل الإعلام المرئية لتمرير رسائلها.

- النواة الصلبة للمجموعة Les noyaux durs

تشكل النواة الصلبة القاعدة الجماهيرية الأساسية لمجموعات الإلتراس، وهي تضم الأعضاء المؤسسين والبارزين الذين يحلون ويرتحلون مع الفريق ويناصرونه في كل الأحوال ويبذلون جهودا جبارة لجعله في أحسن صورة. وهي المجموعة الرئيسية التي تؤمن بشكل كبير بفكر المجموعة.

وتشتغل بشكل دوري خلال أسبوع لتجهيز الوسائل الاحتفالية ورفع أعلام النادي وترسيم اللوحات الفنية التي يقدمونها عند أي لقاء وخلال مجريات المباراة، وهي الأكثر تشبعا بفكر الإلتراس داخل المجموعات. يكرسون خصوصية المجموعة التي يشكلونها من خلال الأزياء التي يلبسونها والشعارات التي يرفعونها واللافتات التي يعلقونها والتيفوات Tifos التي يظهرونها لاستقبال الفريق المفضل.

خصوصيات مجموعات الإلتراس

تشكل مجموعات الإلتراس صنفا خاصا من المشجعين الذين يتابعون المنافسات الرياضية، وتنفرد المجموعات المذكورة ببعض المميزات التي تجعل منها حالة اجتماعية جديرة بالتتبع والتقييم.

1ـــ التمويل الذاتي: تعتمد مجموعات الإلتراس في تمويل أنشطتها في غالب الأحيان على التمويل الذاتي، وذلك بتشجيع القدرات الذاتية لتمويل أنشطتها، وتتوزع هذه القدرات الذاتية بين المساهمات الفردية التي يقدمها أعضاء المجموعة، والعائدات التي تجنيها هذه الأخيرة من عملية نسج وتسويق منتجاتها كالأعلام وألوان الفريق والقبعات والشارات وغيرها من اللوازم، مع الاعتماد على الذات لتمويل الأنشطة والتحركات Les dépla–cement خارج الملعب، وتتلقى بعض المجموعات خاصة بقسم الهواة دعما مباشرا من طرف المكاتب المسيرة للفرق كتخصيص وسائل للنقل أو دفع ثمن تذكرة دخول الملعب وتوفير وجبات خفيفة للأعضاء المرافقين في محاولة لتشجيع المجموعات على الاستمرار في دعم الفريق.

2ـــ الاستقلالية ورفض الاحتواء: تعمل مجموعات الإلتراس على ترسيخ فكرة الاستقلالية لدى أعضائها سواء كانت في مواجهة المكاتب المسيرة للأندية، ومنع أية محاولة للاختراق من طرف مسيري الأندية، بحكم القوة الهائلة للضغط التي تشكلها هذه المجموعة على قرارات المكتب المسير، لذا، قد يتخذون قرارا لمقاطعة مباريات الفريق لجعل هذا المكتب يرضخ لمطالبهم كفسخ العقود مع بعض المدربين الذين لم يعطوا إضافة لمسيرة الفريق، أو حث النادي على الاحتفاظ بلاعب بالفريق.

وفي السياق نفسه تنشد مجموعات الإلتراس الاستقلالية في مواجهة السلطات العمومية، فهي دائما متوجسة من أية محاولة للحوار والتعاون مع السلطات العمومية لحسن تنظيم المقابلات، ولا تنظر لتدخلات القوات العمومية بعين الرضا وتؤمن بشكل كبير بأن كل تعاون مع هذه الأخيرة يسهم في إضعاف المجموعة تمهيدا لإخضاعها واحتوائها.

3ـــ التضامن بين أعضاء المجموعة والحضور المستمر

يوفر حضور أعداد كبيرة من أعضاء مجموعات الإلتراس أجواء حماسية تلهب كيان هؤلاء، وتسهم في إيجاد أسس للتضامن بين أعضاء هذه المجموعات في سبيل مواجهة كل الأحوال التي تحيط بمسارهم، فمن خلال إصرارهم على الحضور المكثف والمستمر للمباريات التي يجريها الفريق داخل ملعبه أو خارجه يؤكدون على أنهم مجموعة متماسكة ومتضامنة تتحرك إلى كل وجهة بعقلية واحدة، بداخل الملعب يحتلون المدرجات الأساسية لاستعراض قدراتهم على الاتحاد، أما خارج الملعب فتواجدهم يوحي بتأكيد الانتماء إلى هوية واحدة في مواجهة المجموعة المتحدة، فينشدون الأغاني عن المدينة التي قدموا منها والافتخار بتاريخ الفريق.

4ـــ تقدير المجموعات العريقة: في سبيل تأكيد روح الإلتراس العالمي، تجد بعض المجموعات المنشأة حديثا ترسل كل رسائل الاحترام والتقدير للمجموعات التي سبقتها في التأسيس، من خلال نهج الأساليب المعتمدة في التشجيع الخاصة بالمجموعة العريقة من طرف المجموعات التي تأسست حديثا والاقتداء بمسارها التاريخي.

إن الحديث عن الهوية السياسية عند مجموعات الإلتراس ينصرف إلى دراسة الفاعلين في تشكيل هذه الهوية، مادامت هذه الأخيرة يفترض أن تنبثق من الإحساس الجماعي لأفراد مجموعات معينة في استيعاب مجموعة الأفكار السياسية لشعورها العام وآمالها في رسم المستقبل المنشود. وبالرجوع إلى المغرب، يستوقفنا بشكل أولي انتشار وتناسل مجموعات الإلتراس، فلم تعد حكرا على الفرق المنتمية إلى البطولة الاحترافية كالرجاء والوداد والجيش.. بل تعدى الأمر ليشمل بعض الفرق في مجموعة الهواة كاتحاد تاروادنت وشباب القليعة، وشباب هوارة، ونجم انزا. لذلك فمن خلال هذه المعطيات يمكن القول بأن الهوية السياسية لمجموعات الإلتراس بالمغرب تنصهر مع الدوافع الشخصية لكل فرد من هذه المجموعة وتنبثق عن ضغط الأحداث سواء الرياضية أو الخارجية وتظهر للوجود في أنماط تعبيرية من خلال الرسائل الخارجية Messages التي تحرص المجموعة على تمريرها عند رفع كل تيفو، ومن الأمثلة ما قامت به مجموعة «الوينرز» المشجعة لفريق الوداد البيضاوي عند تعذر الإطاحة برئيس الفريق وتحميله المسؤولية عن النتائج السلبية للفريق. إذ لجأت إلى أسلوب مستعار من الحياة السياسية والنقابية. وعمدت إلى الاحتجاج بالشارع العام بأعداد غفيرة أمام مركب بنجلون لإرغام الرئيس المذكور على المغادرة، وفي سبيل تأكيد هذا المسعى عمدت على استعارة بعض الشعارات السياسية التي رفعتها الحركات الاحتجاجية التي سادت بعض الدول العربية بما فيها المغرب سنة 2011 وما يليها، ورفعت تيفو خلال مباراة الديربي 115 أمام الرجاء بعبارة :»أكرم ارحل» ليتلقاها المشاهد مباشرة وعبر وسائل الإعلام، حيث كانت تلك آخر وسيلة للضغط على المكتب المسير لتحقيق المطالب التي تراها مشروعة.

بالرجوع إلى الحالة المغربية، يمكن القول بأن ممارسة العنصرية من طرف مشجعي الإلتراس بكيفية ممنهجة في مواجهة الخصوم الرياضيين كيفما كانت دواعي ومحركات هذه النزعة العنصرية ليس مؤكدا مادام الأمر سمح باستقراء بعض جوانب خطاب هذه المجموعات وتمثلها لمسألة تواجد الأجانب الأفارقة وغيرهم، سواء بمكونات المجتمع أو ضمن طاقم لاعبي الفريق كمشجعين، وإنما هي وإن حدثت تبقى أعمالا فردية تخص بعض الأفراد.

المرجعية الإيديولوجية وتقبل الآخر: فتحليل المعطيات التي توثق لتوجه مجموعات المشجعين بالمغرب، يؤكد أن مجال تأثير الإيديولوجيات الكلاسيكية بقي محدودا على رابطات المشجعين، حيث يتبين أن المفهوم الكلاسيكي للإيديولوجيات لا يستهوي شباب هذه المجموعات، وإن كانت بعض الأفكار بدأت تتسرب إلى الحقل المفاهيمي لهذه الأخيرة، وسنعرض لها بشكل دقيق حتى يتسنى لنا تمييزها وتقسيمها:

- شعارات تهتف وتندد بالحالة المزرية للرياضة المغربية وتستهدف جامعة كرة القدم خاصة أمام ضعف نتائج المنتخبات الوطنية.
- شعارات تستهدف سلطة القوات العمومية في الحفاظ على الأمن العام داخل وخارج الملعب. وتتحرك عند كل محاولة لتدخل القوات العمومية لتنظيم هذه الأعداد من الجماهير، حيث يتم رفع بعض الشعارات المستوحاة من مسار الإلتراس الإنجليزية، كشتم القوات العمومية ورفع شعار ACAB التي تفيد أن الشرطة كلهم أوغاد.
- شعارات تمجد أفكارا كالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، حيث لا يمكن الجزم هل في ذلك تأثير على استقلال « الإلتراس» أم أنها بنية مستقلة بذاتها.
- سيادة الزبونية والمحسوبية والوساطة عوض الشفافية والاستحقاق لشغل المناصب لتسيير شؤون كرة القدم.

غياب رؤية واضحة لدى مسؤولي الجامعة للإصلاح الهيكلي.

ومن خلال تتبع مسألة العنف داخل الملاعب الرياضية يتبين بأن الموضوع له أبعاد متعددة، ولا تقف عند حدود وضع وصفة جاهزة للحد من تداعيات أعمال العنف المرتكبة من طرف الجمهور. وتبعا لذلك فإن مسار مجموعات الإلتراس بالمغرب بات محكوما بتوجه نحو راديكالية السلوك العنيف اتجاه المنافسين والقوات العمومية، رغم أن فعاليات هذه المجموعات تدفع في اتجاه نفي وانتقاد سلوكات بعض المنتسبين. ولهذا الغرض فإن موضوع العنف المرتبط بالمنافسات الرياضية لا يعد مشكلا أمنيا صرفا يقع على عاتق المصالح الأمنية لتدبيره وفق المطلوب، وإنما هو ملف اجتماعي بالدرجة الأولى، يرتبط أساسا بانهيار ميكانيزمات الضبط الاجتماعي للسلوك الفردي والتي تتميز بـ :

- تراجع القيم المرتبطة بدور الرقابة الاجتماعية على السلوك الفردي كالسلطة الأبوية والارتباطات العائلية والمجالية.
- غياب شبه تام للمدرسة في تأطير الشباب وتحصينهم ضد عوامل الانحراف.
- تأثير الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المؤدي إلى تفاقم الفوارق الاجتماعية.
- محدودية دور قنوات السلطة والرقابة الاجتماعية في مواجهة التأثير الواضح لتكنولوجيا المعلوميات. التي خلقت شرخا واضحا في مخيال الشباب لفهم قضاياه المعاصرة والإيمان بدوره في المجتمع؟ حيث الفرق الواضح بين الواقع المعيش الذي يريد التخلص منه ومظاهره البئيسة نحو عالم افتراضي متحرر من القيود والرقابة.
- التأثير الواضح لاستهلاك المخدرات والمشروبات الكحولية في صفوف الشباب المرتاد للملاعب الرياضية.

ومن المقترحات المطروحة في الكتاب:

- قيام مصالح وزارة الشباب والرياضة بالدور المنوط بها طبقا لواجبها المتعلق بالتربية البدنية، لضمان شروط السلامة المطلوبة.
- دعم ميكانيزمات الضبط الذاتي داخل هذه المجموعات
- اعتماد مخطط مشترك لمكافحة السلوكات الممنوعة كالتحريض على العنصرية والتمييز والكراهية.
- التحلي باليقظة وتجنب إقصاء الآخرين وتفهم المطالب المشروعة لمجموعات الإلتراس في تحسين ظروف الاستقبال بالملاعب، وتقديم الحجج لتبرير اتخاذ القرارات التي تستهدفهم.
- تأهيل الممارسة الرياضية من الطابع الهاوي الاحترافي، من خلال تمكين الأندية من كل الوسائل اللوجيستية ولضمان حسن التنظيم.
- زجر السلوكات العنيفة بمؤازرة من الشرطة وقوات حفظ النظام، حيث تتدخل القوات العمومية كحل أخير لتفادي الاختلالات بالأمن.

اسم المؤلف: فهمي بوشعيب
ط1/ 2016
مطبعة: الأمنية بالرباط
نشر وتوزيع: دار العرفان/ أكادير

مجلة دراسات اقتصادية وقانونية

صدر حديثا العدد الأول من مجلة دراسات اقتصادية وقانونية؛ وهي مجلة علمية فصلية محكمة تصدرها الكلية متعددة التخصصات بالناظور، بدعم من جامعة محمد الأول بوجدة. المجلة متخصصة في القضايا والأحداث الوطنية ذات الطابع الاقتصادي والسياسي والقانوني، والتي تتطلب تحليلا وأجوبة من قبل الباحثين والمختصين والخبراء.

وتهدف المجلة إلى نشر وعي ثقافي اقتصادي وقانوني وسياسي، وربط جسور التواصل والتحاور بين مختلف الباحثين المغاربة وحتى الأجانب. وهي تتوجه إلى فئة عريضة من المواطنين، طلبة وباحثين ومهتمين بالشأن الوطني في المجال القانوني والاقتصادي والسياسي. وتنشر دراساتها وأبحاثها باللغتين العربية والفرنسية خاصة، كما أنها منفتحة على اللغات الأخرى كالإنجليزية والإسبانية.

تم تأسيس هذه المجلة في مارس 2016، وأخرجت أول عدد لها في مارس 2017، وهو عدد خاص تحت عنوان «تحليل الوضعية السياسية والاقتصادية للمغرب: مرحلة 2000–2015».

وهي تعتبر إضافة نوعية وفكرية على مستوى الجهة الشرقية التي تنقصها مجلات علمية متخصصة.

يدير ويرأس المجلة الدكتور عكاشة بن المصطفى، أستاذ متخصص في علم الاجتماع السياسي والديني بالكلية متعددة التخصصات بالناظور، بمساعدة الدكتور مراد الزناسني والدكتور عبد العزيز الخلفاوي، أستاذي الاقتصاد بالكلية متعددة التخصصات بالناظور.

تضم المجلة في هيئتها العلمية أساتذة معروفين بكفاءتهم، يمثلون مختلف الجامعات ومراكز البحث المغربية.

تطالعون في العدد الأول:

في ظل الحركية الجديدة للسياسة الخارجية المغربية: أي دور للمبعوث المغربي في إنجاح مقترح الحكم الذاتي؟– يوسف عنتار ودراسة معنونة ب»المحددات الرئيسية للتحول في النظام السياسي المغربي: التغيير من أعلى»– عكاشة بن المصطفى ودراسة بعنوان «قراءة القوانين التنظيمية للجماعات المحلية الترابية في ضوء التحولات الكبرى للحكامة المحلية– عماد أبركان و»تطور قضية الصحراء المغربية على ضوء المستجدات الأممية الراهنة». علاوة على أوراق بحثية أخرى باللغتين العربية والفرنسية.

إرسال تقارير لا تتجاوز 300 كلمة، وللمزيد من المعلومات
المرجو الاتصال بالعنوان البريدي للصفحة أسفله:

Isdarate.Elmassae@gmail.com